الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

40 مليون دولار قيمة عقد لتابعة لـ «بيت الطاقة»

حازت احدى الشركات التابعة لشركة بيت الطاقة القابضة على عقد من الباطن لتقديم خدمات لشركة آرامكو السعودية لمدة 3 سنوات بقيمة اجمالية تصل الى قرابة 40 مليون دولار. وقالت بيت الطاقة في افصاح للبورصة أمس إن البدء التشغيلي للأعمال يتوقع ان يكون اعتبارا من الربع الثالث من العام الحالي. وتوقعت الشركة تحقيق إيرادات تشغيلية يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع للعام 2018 تبعا لمراحل الإنجاز الخاصة بالعقد.

البنك عقد مؤتمره الأول للمحللين الماليين بحضور 27 مؤسسة استثمارية وبحثية محلية وعالمية

«الناهض»: الحصة السوقية لـ «بيتك» ستزداد بتمويل المشروعات التنموية

مازن الناهض

عقد بيت التمويل الكويتي مؤتمره الأول للمحللين المالية بعد الإعلان عن أرباح الربع الاول من العام الحالي بحضور كل من الرئيس التنفيذي للمجموعة مازن الناهض والرئيس المالي للمجموعة شادي زهران ورئيس الاستراتيجية للمجموعة فهد المخيزيم.

وحضر المؤتمر محللون ماليون من 27 مؤسسة استثمارية وشركة أبحاث من الهيئات والمؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية.

وفي البداية عرض المخيزيم بعض المؤشرات المالية، مشيرا الى ان نمو الناتج المحلي الكويتي بشكل مطرد خلال السنوات الخمس الماضية وزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي يزيد من كفاءة البيئة التشغيلية التي يعمل بها البنك بصفة رئيسية في الكويت ويدعم نمو أعماله وجودة أصوله.

وقال الناهض في كلمته إن المجموعة لديها استراتيجية واضحة من 3 محاور رئيسية وهي:

- التركيز على جودة الأصول وتحسين كفاءة العمل في البنك.
- التركيز على الأنشطة التشغيلية واستخدام أكثر للأنظمة التكنولوجية المتطورة في ذلك الامر.
- التركيز على الموظفين والعملاء باختيار موظفين وفقاً لأعلى المعايير لتقديم افضل الخدمات للعملاء.

إيرادات الاستثمار

وقال زهران الإيرادات الاستثمارية قد تراجعت من 27 مليون دينار الى 11 مليون دينار في العام الماضي بسبب عمليات البيع غير المتكررة التي جرت العام الماضي لبعض الاستثمارات وهو ما لم يحدث خلال الربع الاول من العام الحالي.

زاد البنك من مخصص انخفاض القيمة الاستثمارية وخاصة لاستثماراته في السعودية بسبب التوترات الاقليمية والجيوسياسية التي تؤثر على السوق.

وأكد زهران ان التخارجات في الربع الأول لم تكن مادية ووصلت الى 7,6 ملايين دينار ومن المخطط ان تصل قيمة التخارجات خلال العام 2018 الى 150 مليون دينار طوال السنة.

الحصة السوقية

وأشار الناهض إلى ان الحصة السوقية للبنك في الكويت يتوقع لها ان تزداد خلال الفترة المقبلة نتيجة تركز تمويلات البنك لقطاع البنية التحتية والنفط والغاز والمتوقع ان يتم إطلاق مشروعات كبيرة بتلك القطاعات خلال الفترة المقبلة.

وردا على سؤال حول نسبة ربحية البنك من الانشطة غير الاساسية قال زهران إلى ان غالبية أرباح البنك تأتي من الأنشطة الرئيسية بنسبة 91٪ من العمليات المصرفية فيما يتبقى 9٪ فقط من الأرباح تأتي من الأنشطة غير الرئيسية.

تكاليف الموظفين

المصاريف التشغيلية زادت بـ 8,9 ملايين دينار لتصل الى 78,8 مليون دينار ويرجع ذلك بالاساس الى زيادة تكاليف الموظفين الناتجة عن تغيير قانون العمل في الكويت.

وردا على سؤال حول زيادة تكاليف الموظفين في «بيتك» بالمقارنة بمتوسط التكلفة في القطاع المصرفي قال الناهض ان طبيعة عمل المجموعة والتي تقتضي وجود فروع للرجال منفصلة عن فروع للنساء بنفس أماكن التواجد ما يحتاج الى عدد مضاعف من الموظفين لتقديم نفس الخدمة لنفس عدد العملاء التي يتم تقديمها في البنوك الأخرى بنصف ذلك العدد.

IFRS9

توقع زهران ان يزداد بنك الكويت المركزي في تشدده بخصوص مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التي سيتم تطبيقها بالكامل في 2018 بالتزامن مع تأكيده على ان التطبيق الجزئي لمعيار المحاسبة الدولي التاسع IFRS9 ادى الى تحقيق فوائض ملحوظة.

وقال زهران ان «بيتك» في انتظار تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع على مخصصات الائتمان خلال الربع الثاني أو الثالث من العام الحالي حسبما تم إبلاغ البنك بذلك.

وأشار الناهض ردا على احد الاسئلة ما إذا كانت ستتم إضافة الفائض المحقق نتيجة تطبيق المعيار IFRS9 إلى حقوق المساهمين أن بنك الكويت المركزي لم يحدد بعد ما اذا كانت ستتم إضافته الى حقوق المساهمين او الى حساب الأرباح والخسائر.

العائد والتكلفة

وردا على سؤال حول زيادة صافي دخل التمويل بـ 30٪ وأسباب ذلك أوضح زهران ان حسابات الادخار والحسابات الجارية (ودائع دون عائد) ازدادت لتصل الى 46٪ من إجمالي الودائع لدى البنك وتوقع زهران ان تنخفض نسبة التكلفة الى الدخل بـ 10٪ لتقل دون 40٪ خلال السنوات المقبلة.

وفيما يخص نمو محفظة التمويل قال زهران انه يتوقع ان يستمر معدل الزيادة في محفظة التمويل عند مستويات العام الماضي 12,7٪ بناء على تحقيق البنك نمو في المحفظة التمويلية خلال الربع الأول بـ 3٪.

وأوضح زهران ردا على سؤال حول الأثر المالي ما إذا زاد بنك الكويت المركزي سعر الخصم أن كل زيادة في سعر الخصم بـ 0,5٪ سيدعم نمو صافي أرباح البنك بزيادة 0,2٪ في نتائجه السنوية.

وقال الناهض ان «بيتك» يستهدف الوصول بالعائد على حقوق المساهمين خلال العام الحالي إلى 11 ـ 12٪ وان يصل بالعائد على الأصول الى 1,22٪ ـ 1,3٪ بنهاية 2018.

نستهدف الوصول بالعائد على حقوق المساهمين لـ 12٪ وعلى الأصول لـ 1,3٪ بنهاية 2018

زهران: كل زيادة 0,5٪ بسعر الخصم تنمو بصافي أرباح البنك 0,2٪ سنوياً

9٪ من ربحية البنك تأتي من أنشطة غير مصرفية وزدنا مخصص انخفاض القيمة على استثماراتنا بالسعودية

«المركزي» أبلغنا بتحديد قواعد تطبيق IFRS9 على مخصصات الائتمان بالربع الثاني أو الثالث

حسابات الادخار والجارية تمثل 46٪ من ودائعنا ما يخفض من تكلفة التمويل لدى البنك

تكاليف الموظفين لدينا أعلى من متوسط القطاع بسبب الفروع المخصصة للنساء

«المركزي» لم يحدد مصير فوائض تطبيق IFRS9 لحقوق المساهمين أم لحساب الأرباح

7,6 ملايين دينار تخارجات «بيتك» بالربع الأول والمستهدف 150 مليونا خلال 2018

رفع إنتاج الغاز الحر إلى 440 مليون قدم مكعبة

الكويت ترفع الطاقة الإنتاجية إلى 3,380 ملايين برميل خلال 2018

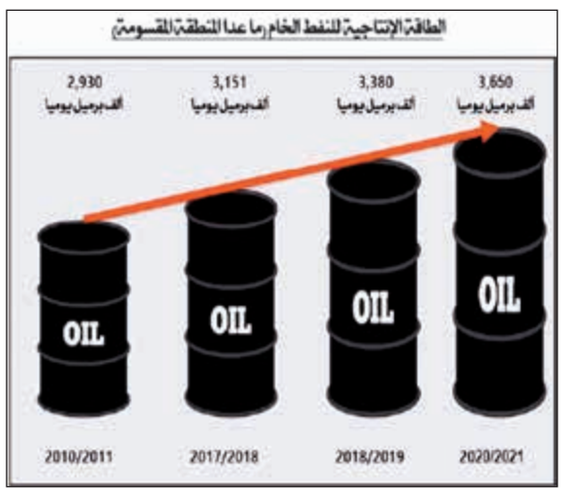

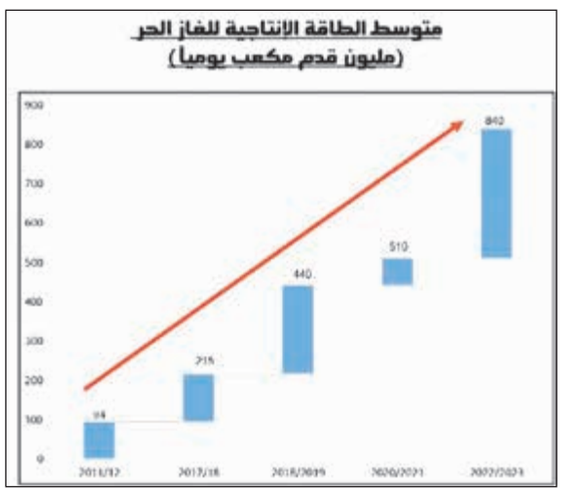

أحمد مغربي

17,6 مليار دينار الصرف الرأسمالي في آخر 3 سنوات.. 6 مليارات منها للقطاع الخاص

كشفت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» ان مؤسسة البترول الكويتية تعمل على رفع الطاقة الإنتاجية لشركة نفط الكويت للنفط الخام الى 3,380 ملايين برميل يوميا خلال السنة المالية الحالية 2019/2018 (ما عدا المنطقة المقسومة)، وذلك من خلال تشغيل 4 منشآت إنتاج مبكر و4 مراكز تجميع جديدة للنفط الخام والاستمرار في عمليات الحفر من خلال زيادة عدد إبراج الحفر العاملة الى 180 برج حفر الأكبر في تاريخ الكويت.

وقالت المصادر ان الطاقة الإنتاجية للنفط الخام يتوقع ان تصل الى 3,650 ملايين برميل يوميا بحلول 2021/2020، فيما سيبلغ متوسط الطاقة الإنتاجية للغاز الحر خلال السنة المالية الحالية 440 مليون قدم مكعبة لتصعد الى 510 ملايين قدم مكعبة بحلول 2021/2020 ثم الى 840 مليون قدم مكعبة بحلول 2023/2022، والعمل على تلبية احتياجات وزارة الكهرباء والماء من الوقود النظيف، مشيرة الى ان الشركة ستعمل على 3 مراكز للإنتاج المبكر سيتم تشغيل آخرها في يونيو المقبل و4 مرافق لإنتاج الغاز الجوراسي سيتم تشغيلها في 2021/2020 و2023/2022.

وأضافت أن حجم الصادرات الكويتية من النفط الخام يبلغ نحو 2,1 مليون برميل يوميا في حين يبلغ حجم الإنتاج اليومي نحو 2,7 مليون برميل تماشيا مع اتفاق خفض الإنتاج بين منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبيك» وكبار المنتجين من خارجها.

وأشارت الى ان القطاع النفطي يعمل على دعم الاقتصاد المحلي وخلق قيمة مضافة وبلغ إجمالي الصرف الرأسمالي خلال آخر 3 سنوات حوالي 17,6 مليار دينار وتبلغ حصة الإنفاق المحلي منها حوالي 6 مليارات دينار، وخلال نوفمبر 2017 ويناير 2018 تم طرح 5 فرص استثمارية للقطاع الخاص.

وحول عمليات التسويق العالمي قالت ان «مؤسسة البترول» عملت على توفير مبلغ 678 مليون دولار، وذلك من خلال استيراد الغاز الطبيعي المسال لتلبية احتياجات وزارة الكهرباء والماء بدلا من حرق الديزل وزيت الوقود والنفط، مما كان له الأثر في تحسين المردود البيئي وتقليل الانبعاثات الضارة، كما تم توفير ما يقارب 12 مليون دولار من خلال تمديد فترة استيراد الغاز الطبيعي المسال الى شهر ديسمبر 2017.

وقالت ان شركة نفط الكويت تعمل على تنفيذ مشاريع برنامج عزل النفط الخام، وذلك من أجل تحقيق القدرة على تصدير 4 أنواع من النفط الخام وهي خام التصدير الكويتي، النفط الثقيل (فارس السفلي وأم نقا)، النفط الثقيل المتوسط (رطاوي وشرق أم قدير)، والنفط الخفيف مقارنة بالقدرة الحالية على تصدير نوع واحد (خام التصدير الكويتي).

للاستفادة من ترقية أسواقها المالية للعالمية

«ميد»: على الحكومات الخليجية الإسراع بالخصخصة

قالت مجلة ميد إنه من الضروري أن تستخدم الحكومات الخليجية ترقيات الأسواق المالية فيها لتسريع خصخصة الشركات التي تديرها الدولة

وقالت انه من المقرر أن تتم ترقية البورصة السعودية (تداول) في يونيو المقبل من فئة الأسواق الحدودية الى فئة الأسواق الناشئة من قبل مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI). وتأتي هذه الخطوة، في حالة حدوثها، بعد مراجعة مدتها سنة واحدة لأداء السوق من قبل المؤشر، كما تأتي بعد الرقية في مارس من قبل مؤشر فوتسي راسل FTSE Russell.

وقال الكاتب انه مع ترقية البورصات في دولة الإمارات وقطر في عام 2014، وتنتظر الكويت الآن إعادة تصنيف أسهمها بعد ترقيتها من قبل FTSE Russell في سبتمبر الماضي، فإن جميع أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي ستحقق وضع الأسواق الناشئة بحلول هذا الوقت من العام المقبل. وفي حين أن مثل هذه التطورات قد لا تبدو أبعد من مجرد التعديلات التقنية وفقا للمعايير العالمية، الا انها تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في مجال تحرير الاقتصاد الإقليمي وتنويعه.

وتضمن الترقية الى مركز أعلى توجيه جزء كبير من رؤوس الأموال الاستثمارية المؤسساتية المدارة بشكل سلبي إلى الشركات الإقليمية، ويمكن للشركات السعودية وحدها الحصول على دفعة دعم قوامها 5 مليارات دولار من الترقية.

ولكن الأمر الأكثر أهمية ان التحسينات ستعكس أغراض الإصلاحات التي أدخلتها البورصات وهيئاتها التنظيمية لتحسين الشفافية والإفصاح وإعداد التقارير في قطاع الشركات.

ومن شأن البيئات التنظيمية المعدلة، مدعومة بالطفرة في أسعار النفط إلى جانب الطرح الاولي العام لأصول الدولة الرئيسية مثل أرامكو السعودية أن يشهد قطاع الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي عملية تحول في السنوات المقبلة.

ومع ذلك، فمن الضروري للغاية أن تتيح أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي فرصا جذابة للمستثمرين.

بالكويت لتحل في المركز قبل الأخير خليجياً

«البنك الدولي»: 80٪ من المقيمين يملكون حسابات مصرفية

قال تقرير حديث صادر عن البنك الدولي ان 80٪ من المقيمين في الكويت من المواطنين والوافدين لديهم حساب مصرفي وفقا للاستطلاع الذي قام به البنك الدولي ضمن احصائيات الشمول المالي للعام 2017.

وأشار التقرير الى ان الفجوة بين امتلاك الرجال والنساء للحسابات المصرفية في الكويت يصل إلى 10٪ وهو قريب من المتوسط العالمي بينما تزداد تلك الفجوة بين اصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة من المواطنين والمقيمين إلى 15٪.

وبلغ عدد أفراد العينة التي شملها الاستقصاء 1000 من المقيمين والمواطنين.

وشمل الاستقصاء 4 دول خليجية هي الكويت والسعودية والإمارات والبحرين، وحلت الكويت في المركز الثالث وقبل الأخير السعودية، التي وصل فيها نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية من المقيمين والمواطنين حسب استطلاع البنك الدولي.

تصدرت القائمة الخليجية كل من الامارات في المركز الاول، حيث يمتلك 88٪ من المقيمين والمواطنين حسابات مصرفية، فيما وصلت تلك النسبة الى 83٪ في البحرين التي احتلت المركز الثاني بين الدول الخليجية الأربعة التي شملها التقرير.